

الجريدة الرسمية

جريدة كل سمية للحكومة المصرية

(العدد ١٠١) يوم الاثنين غرة ربى الثاني سنة ١٣٤١ - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ (السنة الثالثة والخمسون)

رسوم

بيان أعضاء بدل غيرهم بالجهاز الأعلى للمعارف العمومية

نحو ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٣ الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ ،

وعلى القانون نمرة ٣٧ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس

الوزراء ،

رسماً بما هو آت :

مادة ١ - يعين عضواً بالجهاز الأعلى للمعارف العمومية كل من :

علي جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية ،

عبد الحميد مصطفى باشا وكيل وزارة المالية ،

محمد أبو الفتوح باشا وكيل وزارة الزراعة ،

محمد سامي باشا وكيل وزارة المواصلات ،

الشيخ محمد مصطفى المراغيعضو المحكمة الشرعية العليا ،

بدلاً من :

عبد الخالق ثروت باشا ،

إسماعيل سرى باشا ،

المستر بارسون مستشار ووزير المعارف العمومية الذى ألقى منصبه ،

المستردنى هـ . ولز ،

محمد طلعت حرب بك ،

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ مرسومنا هذا ما

مسريانى ١٣٤١ - ٢٠ ربى سنة ١٣٤١ (١٩٢٢) ،

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية رئيس مجلس الوزراء ،

سرى ثروت

قوانين - مراسم - قرارات ، الخ

ملخص

قانون بتعديل المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٢٠ في يتعلق بنظام مجلس الأعل

ل المعارف العمومية .

مرسوم بتعيين أحد أعضاء مجلس الأعل للمعارف العمومية ،

ملحق بهذا العدد :

قرار برئاسة مجلس الأعل للمعارف العمومية في ١٩٢٢

قانون نمرة ٣٧ لسنة ١٩٢٢

تعديل المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٢٠ فيما يتعلق

بنظام مجلس الأعل للمعارف العمومية

نحو ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٣ الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس

الوزراء ،

رسماً بما هو آت :

مادة ١ - عدلت المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ الصادر في ٢١ فبراير

سنة ١٩٢٠ المقدم ذكره بالكيفية الآتية :

يؤلف مجلس الأعل للمعارف العمومية على الوجه الآتى :

الوزير (رئيس) ،

وكيل الوزارة ،

عشرة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب الوزير ،

ويجوز للمجلس الأعل أيضاً أن يضم إليه ، على سبيل الاستشارة المضضة

وللحصص بعض مسائل معينة ، كل شخص آخر يرى فائدة من معونته .

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعين العمل

بموجبه بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة مجلس الأعل للمعارف العمومية في ١٣٤١ (١٩٢٢) ،

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية رئيس مجلس الوزراء ،

Maher ثروت